

**شراء احتياجات الجهاز
من قطع غيار السيارات وعدد صناع
والكاوتش والبطاريات
للمناقصة العامة رقم (١٣)
للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦**

غرفة عمليات







الجهاز المركزي
للتعبئة العامة والإحصاء
C A P M A S

كراسة الشروط والمواصفات

المناقصة العامة رقم (١٣)

للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦



بشأن

شراء احتياجات الجهاز

من قطع غيار السيارات وعدد صناعات

والكاوتش والبطاريات



الجهاز المركزي
للتعبئة العامة والإحصاء
CAPMAS

في مظهره المبيع
المنافسة العامة رقم (١٣)

للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن

شراء احتياجات الجهاز

من قطع غيار السيارات وعدد صناع

والكاوتش والبطاريات

التأمين المؤقت :

الجزء الاول : قطع غيار السيارات وعدد صناع (٣٠٠٠ جنيه)

الجزء الثاني : الكاوتش (٤٤٠٠ جنيه)

الجزء الثالث : بطاريات (٣٥٠٠ جنيه)

ثمن الكراسة : (٣٥٧,٨٦ جنيه)

فتح المظاريف الفنية : يوم / الثلاثاء الموافق ٢٠٢٥ / ١٢ / ٢

الساعة : الثانية عشر ظهرا

التوقيع والختم

إيصال توريد رقم

تعقد جميع الجلسات بالإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بمقرها بالدور العاشر بالجهاز المركزي
للتعبئة العامة والإحصاء الكائن بطريق صلاح سالم امام عمارات العبور

(ثمن الكراسة شاملاً ضريبة القيمة المضافة - خمسة جنيهات صندوق دعم الأشخاص ذوي الإعاقة - خمسة جنيهات حقوق مسنين - خمسة جنيهات طابع شهيد - ٢ جنيه رسم تنمية موارد)

مقدمة

- تهدف هذه الكراسة الي دعوة الشركات المتخصصة في المجال لتوفير الاحتياجات المطلوبة ذات جودة عالية وبأفضل قيمة مالية ولذلك يدعو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الشركات المتخصصة الي تقديم عطاءاتها طبقا للمواصفات الفنية المذكورة بكراسة الشروط والمواصفات مع التقيد بكافة الشروط المحددة بها .
 - يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء باتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان تحقيق معايير ومبادئ تكافؤ الفرص وتعزيز الشفافية والنزاهة والعدالة والمساواة في المنافسة بين المتقدمين في المعاملة وعدم التحيز لاي منهم او التمييز بينهم ، وأيضا تعزيز الانفاق الحكومي من خلال تحديد الاحتياجات الفعلية .
 - تخضع هذه العملية لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ الخاص بالتعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية و القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية.
 - يرجى من الشركات المحلية المتقدمة التوجه للهيئة العامة للتنمية الصناعية بطلب حساب نسبة المكون الصناعي لمنتجاتها موضوع المناقصة تنفيذاً للقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية ولائحته التنفيذية.
 - يتم اعفاء المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر من نصف كلا من التأمين المؤقت والنهائي اذا كان المنتج الصناعي محل التعاقد مستوفيا لنسبة المكون الصناعي المصري وترد القيمة المشار اليها عند تقديم الشهادة (تطبيقاً للمادة رقم (٧) من القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ .
 - يلتزم مقدمي العطاءات بأن يكون المكون الصناعي المصري المطابق للمواصفات القياسية المعتمدة لا يقل عن (٤٠ %) من قيمة العطاء المقدم من كل منهم .
 - يلتزم مقدمي العطاءات بتقديم تعهدا بالا تقل قيمة المكون الصناعي المصري عن (٤٠ %) من اجمالي قيمة العقد
 - علي الشركة تقديم شهادة بنسبة المكون الصناعي المصري السالف ذكرها صادرة من اتحاد الصناعات المصرية بعد اعتمادها من الهيئة العامة للتنمية الصناعية عند تنفيذ نسبة المكون الصناعي المصري (وهو التزام علي الشركة الذي تتقدم بمنتجات محلية حاصلة علي تلك الشهادة) ولا يكون عدم تقديم الشركة للشهادة سببا لاستبعاد العطاء .
 - تشجيعاً للصناعات المحلية والمنتج المحلي يكون الشراء من المنتج المحلي وفي حالة عدم تقدم أي عروض من الإنتاج المحلي أو تقدم عروض من الإنتاج المحلي غير مطابقة للشروط والمواصفات مما يعني عدم توافر المطلوب من الإنتاج المحلي في الوقت الحالي سيتم قبول الإنتاج المستورد .
- ✓ على الشركات المنافسة أن تقوم بتسجيل بياناتها على موقع بوابة المشتريات الحكومية وعنوانها:

www.etenders.gov.eg

الله ولي التوفيق ،،،



الجهاز المركزي
للتعبئة العامة والإحصاء
C A P M A S

معلومات هامة

الرقم التاميني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

رقم (٧٣٨١٨)

مكتب تأمينات عين شمس

العنوان / عين شمس - شارع احمد عصمت

غير مصرح به

رقم التسجيل الضريبي للجهاز: ٤٣٢-٦٨٤-١٠٠

الكود المؤسسي للجهاز : ١١٠٠٠٣٠١

عنوان المبنى الرئيسي للجهاز: ٣ طريق صلاح سالم
مدينة نصر

(العطاء الفني)

المناقصة العامة رقم (١٣)

للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن

شراء احتياجات الجهاز

من قطع غيار السيارات وعدد صناعات

والكاوتش والبطاريات

عبد الله محمد

العطاء الفني

المناقصة العامة رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع والكاوتش والبطاريات

• الجزء الأول قطع غيار السيارات :

١-

٥	الوصف	الوحدة	الكمية	نوع/ماركة	جهة الصنع
•	أولاً: قطع غيار سيارات أتوبيس ميتسوبيشي ٥٢ راكب				
١-	حشو فلتر زيت (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	١٨		
٢-	فلتر هواء	بالعدد	١٢		
•	ثانياً: قطع غيار ميني باص شيفرولية				
١-	فلتر زيت	بالعدد	٣٦		
٢-	فلتر جاز	بالعدد	٢٤		
٣-	فلتر هواء	بالعدد	٢٤		
•	ثالثاً: قطع غيار تويوتا كرولا				
١	فلتر زيت	بالعدد	٤		
٢	فلتر هواء	بالعدد	٤		
٣	فلتر بنزين	بالعدد	٤		
٤	فلتر تكيف	بالعدد	٢		
•	رابعاً: قطع غيار تويوتا يارس				
١	فلتر زيت	بالعدد	٤		
٢	فلتر بنزين	بالعدد	٤		
٣	فلتر هواء	بالعدد	٤		
٤	فلتر تكيف	بالعدد	٢		
•	خامساً: قطع غيار شيفرولية اوبترا				
١	فلتر زيت	بالعدد	١٢		
٢	فلتر بنزين	بالعدد	٦		
•	سادساً: قطع غيار نيسان صني				
١	فلتر زيت	بالعدد	٤		
٢	فلتر هواء	بالعدد	٤		
٣	فلتر بنزين	بالعدد	٢		

عبدالله محمد علي

تابع العطاء الفني

المنافسة العامة رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد من قطع الكاوتش والبطاريات



• تابع الجزء الأول قطع غيار السيارات :

ب -

٥	الصفة	الوحدة	الكمية	نوع/ماركة	جهة الصنع
١	قطاش بطارية نحاس ١٢ فولت (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	٥٠		
٢	قطاش بطارية نحاس ٢٤ فولت (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	٥٠		
٣	فيوز سكينه صغير	(العلبه عدد ٥٠)	٥	بالعلبة	
٤	فيوز سكينه كبير	(العلبه عدد ٥٠)	٥	بالعلبة	
٥	لمبة ٢ بول ١٢ V	(العلبه عدد ١٢)	٢	بالعلبة	
٦	لمبة ٢ بول ٢٤ V	(العلبه عدد ١٢)	٢	بالعلبة	
٧	لمبة ١ بول ١٢ V	(العلبه عدد ١٢)	٢	بالعلبة	
٨	لمبة ١ بول ٢٤ V	(العلبه عدد ١٢)	٢	بالعلبة	
٩	لمبة ٥ ١٢ V	(العلبه عدد ١٢)	٢	بالعلبة	
١٠	لمبة ٥ ٢٤ V	(العلبه عدد ١٢)	٢	بالعلبة	
١١	لمبة تابلوه بكعب ١٢ V	(العلبه عدد ١٢)	٢	بالعلبة	
١٢	لمبة تابلوه بكعب ٢٤ V	(العلبه عدد ١٢)	٢	بالعلبة	
١٣	لمبة تابلوه بدون كعب ١٢ V	(العلبه عدد ١٢)	٢	بالعلبة	
١٤	لمبة تابلوه بدون كعب ٢٤ V	(العلبه عدد ١٢)	٢	بالعلبة	
١٥	لمبة تويوتا بدون كعب ١ بول ١٢ V	(العلبه عدد ١٢)	٤	بالعلبة	
١٦	لمبة هاي اس بدون كعب ٢ بول ١٢ V	(العلبه عدد ١٢)	٤	بالعلبة	
١٧	كلاكس ١٢ V بوش	(الطقم ٢ قطعة)	٥	بالطقم	
١٨	كلاكس ٢٤ V بوش كبير	(الطقم ٢ قطعة)	٥	بالطقم	
١٩	قصاصه	بالعدد	٢		
٢٠	بنسه بوز رفيع	بالعدد	٢		
٢١	بنسه تيله	بالعدد	١		
٢٢	بنسه تيله عكس	بالعدد	١		
٢٣	بلف كاوتش	بالعدد	١٠٠		
٢٤	طقم بوجيهات NGK (الطقم ٤ قطعته)	بالطقم	٥		

تابع العطاء الفني

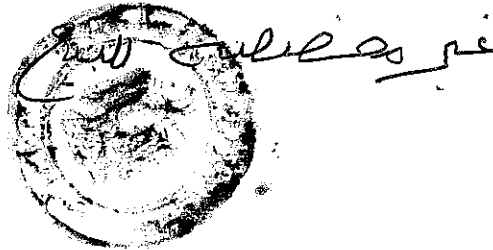
المنافسة العامة رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع والكاوتش والبطاريات

• تابع الجزء الاول: قطع غيار السيارات :

بـ


٥	الصفة	الوحدة	الكمية	نوع/ماركة	جهة الصنع
٢٥	ريش مساحات زجاج سيارة مقاس ٢٠ اصلي (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	١٠		
٢٦	ريش مساحات زجاج أتوبيس MCV اصلي (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	١٠		
٢٧	ريش مساحات زجاج سيارة مقاس ٢٢ اصلي (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	١٠		
٢٨	تونجر شحن بطاريات قدرة ٤ بطاريات	بالعدد	١		
٢٩	مفك فحص فيوزات	بالعدد	٢		
٣٠	ميني دريل تجليخ كاوتش كهرباء بمشتملاته	بالعدد	١		
٣١	صاروخ قطع ٥ بوصة بوش	بالعدد	١		
٣٢	ماكينة حل وتركيب الكاوتش اتوماتيك	بالعدد	١		
٣٣	ماكينة برشام اصلي	بالعدد	١		
٣٤	مسمار برشام مقاسات مختلفة (العلبة ١٠٠ قطعة)	بالعلبة	٥		
٣٥	طاقية كوز فرامل أمامي وخلفي واتوبيس MCV ٤٠ E	بالعدد	٤٠		
٣٦	دواسات جلد للأرضيات السيارات (طقم ٥ قطعة)	بالطقم	١٠		
٣٧	جراب دريكسيون ملاكى	بالعدد	١٠		
٣٨	غطاء سيارة ملاكى	بالعدد	١٠		
٣٩	كوريك رفع باكم	بالعدد	١٠		
٤٠	مزيتة يدوى	بالعدد	١		
٤١	مشحمة يدوية	بالعدد	١		



الشروط والمواصفات الفنية
لتوريد قطع غيار سيارات وعدد صناع
لمركبات الجهاز للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

- الجودة / يجب ان تكون من أجود الأنواع.
- النوع / يجب ان تكون من الماركات المعتمدة.
- الماركة يجب تحديد الماركة وبلد الصنع وفي حالة عدم تحديده يتم رفض البند.
- مدة الضمان / عام من تاريخ الفحص والاستلام.
- التسليم / بمخازن الجهاز
- تخضع هذه العملية لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة
- تقديم عينة من قطع الغيار عدا رقم (٣٠، ٣١، ٣٢) يتم احضار صورة المنتج وشهادة المواصفات الفنية.

عبدالله بن محمد السبيح



تابع العطاء الفني

الناقصة العامة رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع والكاوتش والبطاريات

• الجزء الثاني الكاوتش :

٥	الصفة	الوحدة	الكمية	نوع/ماركة	جهة الصنع
١	كاوتش ميني باص وشاسيه كاوتش طقم كامل(خارجي +داخلي +طاقيه) ٧٥٠ x ١٦	بالعدد	١٠		
٢	كاوتش نيسان نصف نقل كابينة مزدوجة ٨ تيلة تيوبلس ٢٠٥x٧٠x١٥	بالعدد	٥		
٣	كاوتش اتوبيس MCV ٢٢,٥x١١ خارجي	بالعدد	٥		
٤	كاوتش شيفروليه فان ١٦٥x٧٠x١٣ تيوبلس	بالعدد	٧		
٥	كاوتش فيرنا ١٧٥x٧٠x١٣ تيوبلس	بالعدد	٥		
٦	كاوتش بي واي دي ١٩٥x٦٠x١٥ تيوبلس	بالعدد	٥		



غير مسئول للمدير

الشروط والمواصفات لشراء كاوتش

لمركبات الجهاز للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

- الجودة / يجب ان يكون كاوتش من أجود الأنواع ومن الماركات المعتمدة وإنتاج حديث ولا يزيد إنتاجها عن ٦ أشهر سابقا من استلام امر التوريد.
- المقاسات / يجب ان تكون مقاسات الكاوتش طبقا لما مدون امام كل صنف.
- الماركة جهة الصنع / يجب تحديد الماركة وبلد / دولة جهة الصنع وفي حالة عدم تحديد احدهما يتم رفض البند.
- مدة الضمان / عام من تاريخ الفحص والاستلام.
- التسليم / بمخازن الجهاز
- تخضع هذه العملية لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة

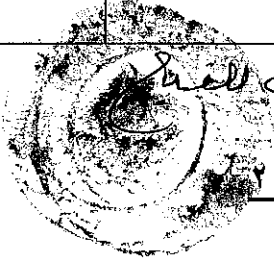
تابع العطاء الفني

المناقصة العامة رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع والكابوتش والبطاريات

• الجزء الثالث : البطاريات

٢	الصفة	الوحدة	الكمية	نوع/ماركه	جهة الصنع
١	بطارية ١٥٠ أمبير جافة	بالعدد	١٠		
٢	بطارية ١٠٠ أمبير جافة	بالعدد	٣		
٣	بطارية ٨٠ أمبير جافة	بالعدد	١٦		
٤	بطارية ٧٠ أمبير جافة صباع واطى	بالعدد	٥		
٥	بطارية ٧٠ أمبير جافة صباع واطى معكوسة	بالعدد	٥		
٦	بطارية ٤٥ أمبير جافة	بالعدد	١		



غير خاضعة للمعيار

الشروط والمواصفات لشراء بطاريات

لمركبات الجهاز للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

- النوع / بطاريات جافة عادية وصباع واطى .
- الجودة / يجب ان يكون بطاريات من أجود الأنواع ومن الماركات المعتمدة.
- المقاسات / يجب ان تكون مقاسات البطاريات طبقا لما مدون امام كل صنف.
- الماركة جهة الصنع / يجب تحديد الماركة وبلد / دولة جهة الصنع وفى حالة عدم تحديد احدهما يتم رفض البند.
- مدة الضمان / عام للبندود أرقام (٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) ،
- وللبندود ارقام (١ ، ٢) ٦ اشهر من تاريخ الفحص والاستلام
- التسليم / بمخازن الجهاز
- انتاج حديث لا يتعدى ٦ أشهر من امر التوريد.
- تخضع هذه العملية لأحكام القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.

شروط التعاقد

✓ مدة التوريد: موعدا غايقة ٣٠ يوم من اليوم القالى لاسلام امر القوريد .

✓ طريقة الدفع: قحويل بنكى وذلك بعء الفحص والا سلام بموجب فاقورة الكقرونية مقءمة من الشركة (مرفق بها شهادة القأميناء الاقتماعية اءالة على ساءاء مسقءقاء الهقبة العامة للقأميناء الاقتماعية ، وما يفقء ساءاء قأميناء العمالة غير المنقظمة) .

✓ القسليم: بمخازن القهاز .

✓ هءة العملية: قابلة للقجزئة .

✓ طريقة الققيلم: (قتم القرسية على العطاء المطابق للشروط والمواصفات الفنية والاقل سعرا)

✓ مءة الارقباط بالأسعار ٩٠ يوم .

✓ على ان قكون البرنامج الزمنى المققوع لهءة العملية كما قلى (مرفق بالصفاة القاءمة).

عفى المصطفى للبع



العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

البرنامج الزمني للمنافسة (٢٠٢٥/٢٠٢٦)	
جريدة الجمهورية : الاثنين ٢٠٢٥/١١/٣	تاريخ النشر :
من الاثنين ٢٠٢٥/١١/٣ حتى الثلاثاء ٢٠٢٥/١٢/٢	مدة تقديم العطاءات
الثلاثاء ٢٠٢٥/١٢/٢	تاريخ لجنة القضا الفني
الأربعاء والخميس ٢٠٢٥/١٢/٣ - ٢٠٢٥/١٢/٤	تفريغ العروض الفنية في كشوف (٢ يوم)
الأحد ٢٠٢٥/١٢/٧ و الاثنين ٢٠٢٥/١٢/٨	مراجعة العروض الفنية بعد التفريغ (٢ يوم)
الاثنين ٢٠٢٥/ ١٢ / ٨	محضر الإحالة للفنيين
من الاثنين ٢٠٢٥/١٢/٨ حتى الأحد ٢٠٢٥/١٢/٢١	مدة إعداد التقرير الفني (١٤ يوم)
الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/٢٤	تاريخ لجنة البت الفني
من الأحد ٢٠٢٥/١٢/٢٨ حتى السبت ٢٠٢٦/١/٣	مدة الإعلان عن نتيجة البت الفني (أسبوع)
الاثنين ٢٠٢٦/١/٥	إخطار الموردين بموعد لجنة القضا المالي
الأحد ٢٠٢٦/١/١١	تاريخ لجنة القضا المالي
الاثنين ٢٠٢٦/١/١٢ و الثلاثاء ٢٠٢٦/١/١٣	تفريغ العروض المالية بكشوف (٢ يوم)
الأربعاء ٢٠٢٦/١/١٤ والخميس ٢٠٢٦/١/١٥	مراجعة تفريغ العروض المالية بعد التفريغ (٢ يوم)
من الخميس ٢٠٢٦/١/١٥ حتى الأربعاء ٢٠٢٦/١/٢١	إعداد المحاضر والتقارير المالية (أسبوع)
الاثنين ٢٠٢٦/١/٢٦	لجنة البت المالي
من الخميس ٢٠٢٦/١/٢٩ حتى الأربعاء ٢٠٢٦/٢/٤	الإعلان عن نتيجة البت المالي (أسبوع)
الأحد ٢٠٢٦/٢/٨	إخطار ترسية
الأحد ٢٠٢٦/٢/١٥	تسليم أمر التوريد



 في حضور

التأمين المؤقت :

الجزء الأول : قطع غيار السيارات وعدد صناع : ٣٠٠٠ جنيه
 الجزء الثاني : الكاوتش : ٤٤٠٠ جنيه
 الجزء الثالث : بطاريات : ٣٥٠٠ جنيه
 ثمن كراسة الشروط والمواصفات : ٣٥٧,٨٦ جنيه
 قسم النشر



الجهاز المركزي
للتعبئة العامة والإحصاء
C A P M A S

إقرار وإلزام

السادة / الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

تحية طيبة وبعد ...

بالإشارة إلى المناقصة العامة رقم (١٣) للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

والخاصة بعملية شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناعات الكاوتش والبطاريات

تتعهد شركة /

علي سداد قيمة شهادة التأمينات الاجتماعية والعمالة الغير منتظمة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

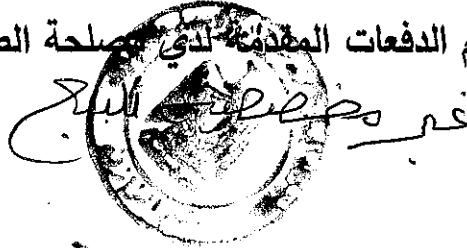
شركة /

التوقيع /



((أوراق هامة يجب على الشركة ضرورة توافرها))

- ١ - شهادة من البنك معتمدة ومختومة برقم حساب الشركة طرفهم وأسم البنك والفرع الذي سيتم صرف مستحقات الشركة عليه.
- ٢ - صورة واضحة من البطاقة الضريبية سارية ومرفق بها اخر إقرار ضريبي.
- ٣ - صورة واضحة من شهادة التسجيل في ضريبة القيمة المضافة وفي حالة عدم وصول الشركة لحد التسجيل تقدم إقرار معتمد ومختوم من جانبها بعدم خضوعها لضريبة القيمة المضافة.
- ٤ - يلزم ان تكون الشركة المتقدمة مسجلة بمنظومة الفاتورة الالكترونية تطبيقا للمادة رقم (٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبة الموحد ، وان تقدم شهادة مصلحة الضرائب الدالة علي ذلك .
- ٥ - صورة واضحة من السجل التجاري ساري.
- ٦ - شهادة بخضوع الشركة لنظام الدفعات المقدمة الذي يصدره مصلحة الضرائب المصرية (ان وجدت).



تعليمات وضوابط عامة

يجوز لأصحاب الشركات المتقدمة ان يحضروا جلسة فتح المظاريف الفنية والمالية - كما يجوز أن يحضر مندوب مفوض من الشركة بموجب تفويض ويخوله كافة الصلاحيات.

❖ طابع الشهيد:

يلزم الصاق طابع الشهيد علي غلاف كراسة الشروط والمواصفات تنفيذا لقرار السيد وزير المالية بهذا الشأن ولن يتم قبول العطاء في حالة عدم وضع الطابع المذكور.

❖ التأمين المؤقت:

١- يجب ان يكون العطاء الفني مصحوباً بالتأمين المؤقت ولا تقبل العطاءات غير المصحوبة به وذلك بإحدى

الصور الآتية:

عني مضمون للبيع



٢- الدفع والتحصيل عن طريق منظومة الدفع الالكتروني

٣- بموجب خطاب ضمان بنكي صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة غير مقترن بأي شرط أو قيد على أن يكون ساري لمدة ثلاثون يوماً بعد انتهاء المدة المحددة لتسريان العطاء.

٤- خصما من مستحقاته الصالحة للصرف من عمليات أخرى في ذات الجهة الإدارية في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية.

((طبقاً لنص المادة (٣١) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة والمعدلة بقرار وزير المالية رقم (٢٨) لعام ٢٠٢٠)).

❖ التأمين النهائي:

علي صاحب العطاء الفائز أن يؤدي التأمين النهائي الي الجهة المتعاقدة (المستفيدة) خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لا خطارة بقبول عطاءه - بما يساوي (٥%) من قيمة أمر التوريد وذلك بإحدى الصور التالية:

١- الدفع والتحصيل عن طريق منظومة الدفع الالكتروني .

٢- بموجب خطاب ضمان بنكي صادر من أحد المصارف المحلية المعتمدة غير مقترن بأي شرط أو قيد.

٣- خصما من مستحقاته الصالحة للصرف من عمليات أخرى في ذات الجهة الإدارية أو غيرها من الجهات الادارية (طبقا لقرار وزير المالية رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ الصادر بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩) وفي الوقت المحدد للسداد .

✓ سيتم الاحتفاظ بالتأمين النهائي لحين الانتهاء من كافة الالتزامات الخاصة بالتعاقد.

✓ في حالة عدم أدائه في المهلة المحددة جاز للجهة المتعاقدة بموجب اخطار بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الالكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ودون الحاجة لاتخاذ أي إجراء آخر ، وإلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها ، ويصبح التأمين المؤقت في جميع الحالات من حق الجهة الإدارية ، كما يكون لها أن تخصم قيمة كل خسارة تلحق بها اذا تبين أنه المتسبب فيها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب هذا العطاء ، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ الي خصمها من مستحقاته لدي أي جهة إداريه أخرى ، أيا كان سبب الاستحقاق ، وذلك كله مع عدم الاخلال بحقها في الرجوع عليه قضائيا بما لم تتحقق من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .



❖ استرداد العينات المقدمة:

في حالة تقدم المورد بعينات للأصناف محل التعاقد يحق له استردادها خلال ٦٠ يوما من قبول عطاؤه أو رفضه.

مدة سريان العطاءات:

مدة سريان العطاءات ٩٠ يوم (تسعون يوما) من تاريخ فتح المظاريف الفنية ، ويبقي العطاء نافذ المفعول وغير جائر الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن موعد استلامه بمعرفة الجهاز وحتى نهاية مدة سريان العطاء ولا يحق لمقدم العطاء تغيير أيه شروط فنية أو مالية بعد تقديم العطاء أو بعد جلسة فتح المظاريف الفنية .

❖ اللغة المتبعة وضوابطها

اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في تقديم العطاءات والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد، وفي حالة تقديم مستند أو أوراق بأي لغة أخرى يتعين ترجمته الى اللغة العربية عن طريق مقدم العطاء من مكتب معتمد ويعتبر النص العربي هو المعول عليه في حالة الاختلاف أو الالتباس في المضمون.

يعتبر مقدم العطاء موافقا على كافة شروط ومواصفات وأحكام العملية من خلال مشاركته في عملية تقديم العروض ويحق للجهاز استبعاد العرض المخالف لذلك.

❖ كراسة الشروط والمواصفات للشركات المتقدمة:

ترفق الشركة المتقدمة النسخة الاصلية من كراسة الشروط والمواصفات موقعة ومختومة ويعتبر ذلك قبولا من الشركة بكل ما ورد فيها وتعتبر كراسة الشروط والمواصفات جزءا لا يتجزأ من العقد الذي سيوقع بين الجهة المتعاقدة وبين الشركة التي سيسند اليها التوريد / تنفيذ الاعمال ولا يعتد بأي تعديل في الكراسة بسبب ما تدونه الشركة المتقدمة من اشتراطات.



❖ حظر تعديل العطاء:

لا يعتد بأي عطاء يتم التعديل فيه بعد الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية ويحظر التعديل في أسعار العطاءات المقدمة بعد هذا الموعد ويسري هذا الحظر على صاحب العطاء الفائز.

❖ التنازل عن العقد:

لا يجوز للمتعاقد النزول عن العقد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها، ومع ذلك يجوز ان يتنازل عن تلك المبالغ لاحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية ويكتفي في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الاخلال بمسئولية المتعاقد عن تنفيذ العقد كما لا يخل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للجهة الإدارية قبله من حقوق.

❖ سحب العطاء:

إذا قام مقدم العطاء بسحب عطاءه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين المؤقت المودع حقا للجهاز دون حاجة الي انذار أو الالتجاء الي القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو إقامة الدليل علي حصول ضرر.

❖ مسؤولية الشركة عن اعمالها:

تكون الشركة مسؤولة عن الاضرار التي قد تترتب على وجود أي عيوب فنية للأصناف التي تم توريدها، وتتحمل كامل المسؤولية عما يحدث من اضرار بسبب هذه العيوب وسيتم تحميل الشركة بالمصاريف التي ستتحملها الجهة الإدارية إذا ظهرت أي عيوب فنية تحول دون استخدام الأصناف.

❖ طريقة التقييم:

١ - يتم الترسية على العطاء المطابق للشروط والمواصفات الفنية والاقل سعرا.

❖ التنفيذ ومقابل التأخير:

علي الشركة التي ابرم معها العملية ان تقوم بتوريد الأصناف / تنفيذ الاعمال موضوع التعاقد في المواعيد المتفق عليها في العقد وامر التوريد الصادر لها وإذا تقاعست أو تأخرت في التوريد موضوع التعاقد أو نفذتها على نحو غير متفق عليه أو اذا امتنعت عن تنفيذ أي التزام ناشئ عن التعاقد يكون لجهة التعاقد الحق في مصادرة التأمين النهائي فضلا عن حق الجهة في الرجوع علي الشركة بمقابل التأخير طبقا لما ورد بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية.

❖ مخالفة شروط التعاقد:

يجوز للجهة الإدارية فسخ العقد او تنفيذه على حساب الشركة المتعاقدة إذا اخلت بأي شرط جوهرى من شروطه ويكون الفسخ او التنفيذ على حساب الشركة بقرار من السلطة المختصة وتعلن بموجب كتاب يرسل بالبريد الالكتروني او الفاكس بحسب الأحوال علي عنوانها المبين بالصفة

❖ الشكاوى:

يحق لمقدمي العطاءات /العروض التقدم للجهاز كتابيا بأي شكوى راجعة بشأن أي اجراء من اجراءات التعاقد وذلك وفقا لما تنص عليه المادة (٥) من قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة (٦) من لائحته التنفيذية.

❖ فسخ التعاقد:

للجهاز الحق في فسخ العقد ومصادرة التأمين النهائي بالإضافة إلى المطالبة بتعويض دون الحاجة إلى إنذار أو اتخاذ أي إجراء قانوني إذا ما أستخدم المقاول الغش أو التلاعب مع الجهاز - مع اتخاذ كافة الإجراءات الواردة بالقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

❖ مكونات العطاء

يقدم العطاء في مظروفين مغلقين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي موضحا عليه اسم الشركة وبيانات العملية على ان يحتوي كل مظروف على البيانات الاتية:

١- العطاء الفني:

يراعي الا يحتوي المظروف الفني علي أية أسعار مالية وسيتم استبعاد أي عطاء يتضمن في مظروفه الفني ذلك.

يجب ان يحتوي المظروف الفني على المستندات الآتية:

- ١- ما يفيد بالتسجيل على بوابة التعاقدات العامة.
 - ٢- يجب ان يشمل على جميع المواصفات الفنية للأصناف الموردة طبقا للشروط الواردة بكراسة الشروط.
 - ٣- يوضح بالعرض الفني النوع أو الماركة وجهة الصنع أمام كل صنف بالنموذج المعد لذلك .
 - ٤- ما يفيد سداد التأمين المؤقت باسم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .
 - ٥- شهادة استيفاء نسبة المكون الصناعي المصري الصادرة عن اتحاد الصناعات المصرية (ان وجدت) .
 - ٦- شهادة من البنك معتمدة ومختومة برقم حساب الشركة طرفهم وأسم البنك والفرع الذي سيتم عليه صرف مستحقات الشركة.
 - ٧- تلتزم الشركات بتقديم عينات في البنود المطلوب لها عينات وفي حالة عدم تقديمها سيتم رفض العطاء المقدم.
 - ٨- بيان بالشكل القانوني للشركة مقدمة العطاء والمستندات الدالة على قيامها قانونا.
 - ٩- شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة).
 - ١٠- البطاقة الضريبية سارية و اخر إقرار ضريبي.
 - ١١- السجل التجاري سارياً .
 - ١٢- شهادة وزارة التجارة والصناعة (السجل الصناعي) سارياً
 - ١٣- المستندات الدالة على سابقة الاعمال في نفس مجال العملية المطروحة ولا تشترط في الشركات الصغيرة او المتناهية الصغر.
 - ١٤- يلزم ان تكون الشركة المتقدمة مسجلة بمنظومة الفاتورة الالكترونية تطبيقا للمادة رقم (٣٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الموحد ، وان تقدم شهادة مصلحة الضرائب الدالة على ذلك .
 - ١٥- صورة من عقد تأسيس الشركة ومن نظامها الأساسي.
 - ١٦- قائمة المركز المالي الحالي معتمدة من المحاسب القانوني لها.
 - ١٧- استثمار ١٤ س الدالة على الوكالة (في حالة التوكيل).
 - ١٨- يجب تأكيد الشركة على توافر الاصناف الواردة بعطاءها بالأسواق او توفيره عن طريق الاستيراد (في حالة المنتج المستورد) .
- وإذا رأت اللجنة المشكلة أن تقوم لجنة فنية بزيارة أي من مواقع الشركات المتنافسة بقصد المعاينة فعلي الشركة ان تؤمن لها إذنا لذلك الغرض.

٢- العطاء المالي:

٣- يجب ان يحتوي المظروف المالي على المستندات الآتية:

- ١- السعر الاساسي بالجنيه المصري وبطريقة تبين السعر التفصيلي والإجمالي ويكون شامل كافة الضرائب والتكاليف، والمصروفات والرسوم والدمغات.
- ٢- في حالة عدم إيضاح شمول الأسعار بضريبة القيمة المضافة تعتبر الأسعار شاملة لها.
- ٣- علي المورد ان يوضح اية عناصر يكون لها تأثير في القيمة المالية للعرض.



الجهـاز المـركـزي
للتـعـبـئة العامة والإحصاء
C A P M A S

(العطاء المالي)



عـن مـصـطـفـى الـنـجـار

المنافسة العامة رقم (١٢)

للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن

شراء احتياجات الجهاز

من قطع غيار السيارات وعدد صناعات

والكاوتش والبطاريات

العطاء المالي

المنافسة العامة رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع و الكاوتش والبطاريات

الجزء الاول: قطع غيار السيارات

غير مخصص للبيع

-١-

٥	الصنف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي
•	أولاً: قطع غيار سيارات أتوبيس ميتسوبيشي ٥٢ راكب				
-١	حشو فلتر زيت (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	١٨		
-٢	فلتر هواء	بالعدد	١٢		
•	ثانياً: قطع غيار ميني باص شيفرولية				
-١	فلتر زيت	بالعدد	٣٦		
-٢	فلتر جاز	بالعدد	٢٤		
-٣	فلتر هواء	بالعدد	٢٤		
•	ثالثاً: قطع غيار تويوتا كرولا				
١	فلتر زيت	بالعدد	٤		
٢	فلتر هواء	بالعدد	٤		
٣	فلتر بنزين	بالعدد	٤		
٤	فلتر تكيف	بالعدد	٢		
•	رابعاً: قطع غيار تويوتا يارس				
١	فلتر زيت	بالعدد	٤		
٢	فلتر بنزين	بالعدد	٤		
٣	فلتر هواء	بالعدد	٤		
٤	فلتر تكيف	بالعدد	٢		
•	خامساً: قطع غيار شيفرولية اوبترا				
١	فلتر زيت	بالعدد	١٢		
٢	فلتر بنزين	بالعدد	٦		
•	سادساً: قطع غيار نيسان صني				
١	فلتر زيت	بالعدد	٤		
٢	فلتر هواء	بالعدد	٤		
٣	فلتر بنزين	بالعدد	٢		

تابع العطاء المالي

المنافسة العامة رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع والكاوتش والبطاريات

• تابع الجزء الاول: قطع غيار السيارات :

ب-

٥	الوصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي
١	قطاش بطارية نحاس ١٢ فولت (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	٥٠		
٢	قطاش بطارية نحاس ٢٤ فولت (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	٥٠		
٣	فيوز سكينه صغير	(العلبة عدد ٥٠)	٥		
٤	فيوز سكينه كبير	(العلبة عدد ٥٠)	٥		
٥	لمبة ٢ بول ١٢ V	(العلبة عدد ١٢)	٢		
٦	لمبة ٢ بول ٢٤ V	(العلبة عدد ١٢)	٢		
٧	لمبة ١ بول ١٢ V	(العلبة عدد ١٢)	٢		
٨	لمبة ١ بول ٢٤ V	(العلبة عدد ١٢)	٢		
٩	لمبة ٥ ١٢ V	(العلبة عدد ١٢)	٢		
١٠	لمبة ٥ ٢٤ V	(العلبة عدد ١٢)	٢		
١١	لمبة تابلوه بكعب ١٢ V	(العلبة عدد ١٢)	٢		
١٢	لمبة تابلوه بكعب ٢٤ V	(العلبة عدد ١٢)	٢		
١٣	لمبة تابلوه بدون كعب ١٢ V	(العلبة عدد ١٢)	٢		
١٤	لمبة تابلوه بدون كعب ٢٤ V	(العلبة عدد ١٢)	٢		
١٥	لمبة تويوتا بدون كعب ١ بول ١٢ V	(العلبة عدد ١٢)	٤		
١٦	لمبة هاي اس بدون كعب ٢ بول ١٢ V	(العلبة عدد ١٢)	٤		
١٧	كلاكس ١٢ V بوش	(الطقم ٢ قطعة)	٥		
١٨	كلاكس ٢٤ V بوش كبير	(الطقم ٢ قطعة)	٥		
١٩	قصفة	بالعدد	٢		
٢٠	بنسه بوز رفيع	بالعدد	٢		
٢١	بنسه تيله	بالعدد	١		
٢٢	بنسه تيله عكس	بالعدد	١		
٢٣	بلف كاوتش	بالعدد	١٠٠		
٢٤	طقم بوجيهات NGK (الطقم ٤ قطعه)	بالطقم	٥		

تابع العطاء المالي

المنافسة العامة رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع والكاوتش والبطاريات

• تابع الجزء الاول: قطع غيار السيارات

غير ملزم بالبيع

ب-

٥	الوصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي
٢٥	ريش مساحات زجاج سيارة مقاس ٢٠ اصلى (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	١٠		
٢٦	ريش مساحات زجاج أتوبيس MCV اصلى (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	١٠		
٢٧	ريش مساحات زجاج سيارة مقاس ٢٢ اصلى (الطقم ٢ قطعة)	بالطقم	١٠		
٢٨	تونجر شحن بطاريات قدرة ٤ بطاريات	بالعدد	١		
٢٩	مفك فحص فيوزات	بالعدد	٢		
٣٠	مينى دريل تجليخ كاوتش كهرباء بمشتملاته	بالعدد	١		
٣١	صاروخ قطع ٥ بوصة بوش	بالعدد	١		
٣٢	ماكينة حل وتركيب الكاوتش اتوماتيك	بالعدد	١		
٣٣	ماكينة برشام اصلى	بالعدد	١		
٣٤	مسمار برشام مقاسات مختلفة (العلبة ١٠٠ قطعة)	بالعلبة	٥		
٣٥	طاقة كوز فرامل أمامي وخلفي واتوبيس MCV ٤٠ E	بالعدد	٤٠		
٣٦	دواسات جلد للأرضيات السيارات (طقم ٥ قطعة)	بالطقم	١٠		
٣٧	جراب دركسيون ملاكى	بالعدد	١٠		
٣٨	غطاء سيارة ملاكى	بالعدد	١٠		
٣٩	كوريك رفع باكم	بالعدد	١٠		
٤٠	مزيتة يدوى	بالعدد	١		
٤١	مشحمة يدوية	بالعدد	١		

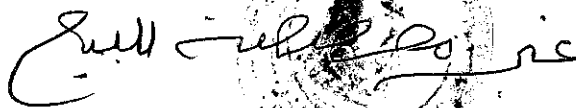
تابع العطاء المالي

المنافسة العامة رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

بشأن شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناعات الكاوتش والبطاريات

• الجزء الثاني الكاوتش :

٥	الصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي
١	كاوتش ميني باص وشاسيه كاوتش طقم كامل (خارجي + داخلي + طاقية) ٧٥٠ x ١٦	بالعدد	١٠		
٢	كاوتش نيسان نصف نقل كابينة مزدوجة ٨ تيلة تيوبلس ٢٠٥ x ٧٠ x ١٥	بالعدد	٥		
٣	كاوتش اتوبيس MCV ٢٢,٥ x ١١ خارجي	بالعدد	٥		
٤	كاوتش شيفروليه فان تيوبلس ١٦٥ x ٧٠ x ١٣	بالعدد	٧		
٥	كاوتش فيرنا تيوبلس ١٧٥ x ٧٠ x ١٣	بالعدد	٥		
٦	كاوتش بي واي دي تيوبلس ١٩٥ x ٦٠ x ١٥	بالعدد	٥		

عن  للبيع



• الجزء الثالث : البطاريات

٥	الصف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي
١	بطارية ١٥٠ أمبير جافة	بالعدد	١٠		
٢	بطارية ١٠٠ أمبير جافة	بالعدد	٣		
٣	بطارية ٨٠ أمبير جافة	بالعدد	١٦		
٤	بطارية ٧٠ أمبير جافة صباع واطى	بالعدد	٥		
٥	بطارية ٧٠ أمبير جافة صباع واطى معكوسة	بالعدد	٥		
٦	بطارية ٤٥ أمبير جافة	بالعدد	١		

مشروع عقد

شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع والكابوش والبطاريات بالناقصة العامة

رقم (١٢) للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

انه في يوم الموافق / / تحرر فيما بين كل من :-

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومقره طريق صلاح سالم - مدينة نصر القاهرة بصفته المتعاقد ، وهي الجهة المعنية المستفيدة من عملية شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع والكابوش والبطاريات بالناقصة العامة رقم () للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد اللواء/ خيرت محمد بركات بصفته / رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

(طرف أول)

٢- شركة ومقرها وشكلها قانوناً والمصنفة
سجل تجاري رقم بطاقة ضريبية رقم ، مأمورية ضرائب
تليفون رقم فاكس بريد الكتروني
ويمثلها السيد / السيدة بطاقة رقم قومي بصفته / بصفتها
بموجب بصفته / بصفتها المتعاقد معها .

(طرف ثان)

البند التمهيدي



• رغبة من الطرف الأول في التعاقد على تنفيذ عملية شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع والكابوش والبطاريات بالناقصة العامة رقم () للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ ، وذلك بغرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن انتظام سير العمل ، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية ، فقد وافقت السلطة المختصة بتاريخ ٢٠ / / ٢٠١٩ حيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات و(العطاء / العرض) المقدم منه ، والذي قبله الطرف الأول .

• وفي ضوء اعتماد (السلطة المختصة / المفوض عنه بالقرار رقم الصادر في) لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ ٢٠ / / ٢٠١٩ ، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية ، فقد وافقت السلطة المختصة بتاريخ ٢٠ / / ٢٠١٩ على تنفيذ العملية بطريق الناقصة العامة على وفق أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ ، والإعلان وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ ٢٠ / / ٢٠١٩ بشأن الناقصة العامة رقم () للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ للتعاقد على شراء احتياجات الجهاز من قطع غيار السيارات وعدد صناع والكابوش والبطاريات وقد أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً لكراسة الشروط والمواصفات الفنية الخاصة بالعملية محل العقد ، وبعد مباشرة لجنة البت المالي في الناقصة العامة رقم () للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لإجراءاتها ، فقد أوصت بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ / / ٢٠١٩ بقبول العرض المقدم من الطرف الثاني نظير قيمة إجمالية مقدارها جنيهاً فقط لا غير - شاملة ضريبة القيمة المضافة) ، لكونه مطابقاً للشروط والمواصفات الفنية للعملية ، وأقل من القيمة التقديرية ، وقد اعتمدت تلك التوصية من السلطة المختصة بتاريخ ٢٠ / / ٢٠١٩ .

وإذ توافقت إرادتا الطرفين على إبرام هذا العقد ، وبعد أن أقرا بأهليتهما وصفتها للتعاقد ، اتفقا على الآتي:

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق، وكراسة الشروط والمواصفات الخاصة بالمنافسة العامة رقم () للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، والعطاء المقدم من الطرف الثاني، ومحاضر لجنة البت الفني والمالي في المناقصة وموافقة السلطة المختصة، وأمر التوريد رقم () المؤرخ / / ٢٠ وجميع الإجراءات السابقة على التعاقد، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكماً ومتمماً لأحكامه.

البند الثاني

تعتبر الملاحق التالية والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه:

ملحق (١): وصف موضوع العقد.

ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد.



البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الأصناف موضوع هذا العقد، وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها، وطبقاً للشروط والمواصفات والفئات المتفق عليها، وعلى نفقته الخاصة، وذلك خلال بحد أقصى ٣٠ يوم من اليوم لاستلام أمر التوريد، ويكون التوريد طبقاً للأصناف والكميات والأسعار المبينة بالجدول التالي:

رقم البند	الصنف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالي
	اجمالي ثمن الشراء مبلغ وقدره (.....) فقط (.....) (شامل ضريبة القيمة المضافة / غير شامل ضريبة القيمة المضافة).				

يلتزم الطرف الثاني بتقديم فاتورة إلكترونية (مرفق بها شهادة التأمينات الاجتماعية الدالة على سداد مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وما يفيد سداد تأمينات العمالة غير المنتظمة). ويكون تسليم الكميات والأصناف الموردة بمخازن الطرف الأول، الكائنة في ٣ شارع صلاح سالم مدينة نصر وفي حالة إخطار الطرف الثاني من قبل الطرف الأول بتسليم الأصناف محل العقد بعنوان آخر فيلزم الطرف الثاني بأن يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمة مصروفات النقل الإضافية التي تحملها فعلياً حتى يتمكن الطرف الأول من ردها إليه، وذلك التزاماً بمدة التوريد المبينة بأمر التوريد رقم ().

البند الرابع

سدد الطرف الثاني للطرف الأول تأميناً نهائياً مبلغ إجمالي مقداره (.....) (فقط وقدره). بما يعادل نسبة (٥٪) من إجمالي هذا العقد كتأمين نهائي، وذلك بخطاب الضمان بحساب الطرف الأول رقم بينك / خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف من عملية أخرى لدى الطرف الأول في الوقت المحدد للسداد / خصماً من مستحقاته الصالحة للصرف لدى بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / حجز من مستحقاته في حالة الاتفاق المباشر ويظل هذا التأمين سارياً طوال مدة العقد، ولا يرد كله أو ما تبقى منه إلا بعد تمام التوريد وانتهاء مدة الضمان، ووفاء الطرف الثاني بالتزاماته كاملاً غير منقوصة وذلك التزاماً بما تنص عليه المادة (٤٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة.

البند الخامس

- يضمن الطرف الثاني الأصناف الموردة محل هذا العقد ضد عيوب الصناعة ، وذلك لمدة ٣٠ يوم تبدأ من تاريخ الفحص الاستلام دون ملاحظات ، ويعد مسئولا عن بقائها صالحة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد ، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم باستبدالها على نفقه وإذا قصر في إجراء ذلك يكون للطرف الأول أن يجريه على نفقته وتحت مسؤوليته.

البند السادس

يلتزم الطرف الأول باستلام الأصناف محل هذا العقد في المواعيد المحددة ، وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها ، ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الأول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطة المختصة بتشكيل لجنة محايدة لدراسة أسباب التقاعس ، وصورة منه لكتب شكاوى التعاقدات العمومية وذلك للمتابعة.

البند السابع

يلتزم الطرف الأول بأداء مقابل توريد الأصناف محل هذا العقد للطرف الثاني ، مبلغاً إجمالياً مقداره جنية فقط وقدره (جنيها لا غير ، شاملة ضريبة القيمة المضافة) شاملاً كافة التكاليف والنفقات ذات الصلة والرسوم المقررة قانوناً بما فيها ضريبة القيمة المضافة.

ويكون سداد ثمن الأصناف بموجب تحويل بنكي على حساب الطرف الثاني رقم بنك / فرع / خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد والاستلام للأصناف الموردة فعلياً ، وبعد خصم ما يكون مستحقاً على الطرف الثاني من غرامات نتيجة إخلاله بأي من التزاماته المنصوص عليها في هذا العقد.

وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والعمولة البنكي المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند الثامن

" للطرف الأول خلال مدة سريان العقد وبعد موافقة السلطة المختصة وجود الاعتماد المالي اللازم تعديل كميات العقد بالزيادة أو النقص متى استجد أثناء التنفيذ ما يوجب ذلك بما لا يتجاوز نسبة (١٥٪) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار ، متى استجد أثناء التنفيذ ما يوجب ذلك ، وفي هذه الحالة تعدل مدة هذا العقد إذا اقتضى الأمر ذلك بما يتناسب وحجم التعديل ، ويحرر ملحقاً للعقد بمضمون هذا التعديل ، وذلك بمراعاة استيفاء الاشتراطات المنصوص عليها في المادة (٤٦) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م ، والمادة (٩٦) من لائحته التنفيذية الصادر بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ م ."

البند التاسع

لا يجوز للطرف الثاني أثناء تنفيذ هذا العقد أن يقوم بتغيير من عهد إليهم ووافق عليهم الطرف الأول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقة الطرف الأول ويظل الطرف الثاني وحدة مسئولا عن أية أفعال أو أعمال أو أخطاء في تنفيذ العقد ، كما يلتزم بإطلاع من عهد إليهم بتنفيذ بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد.

البند العاشر

كلف الطرف الأول (السيد / السيدة) بصفتها / بصفتها الوظيفية بموجب القرار رقم الصادر في مسئولا / مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند الحادي عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول وبحسب طبيعة العملية المروء أو التفتيش أو مراقبة التنفيذ على محل هذا العقد وفي أي وقت دون حاجة إلى إخطار أو إذن مسبق. وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لأي التزام يحق للطرف الأول توقيع أي من الإجراءات المنصوص عليها في البند العشرون من هذا العقد.

البند الثاني عشر

إذا تأخر الطرف الثاني في توريد الأصناف المتعاقد عليها عن الميعاد المحدد له ، جاز للطرف الأول لدواعي المصلحة العامة إعطاؤه مهلة لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل للتأخير منه إذا كان التأخير راجعاً لسبب خارج عن إرادته، إذا كان التأخير راجعاً إلى الطرف الثاني ، فيلتزم بسداد مقابل اعتباراً من بداية المهلة دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر ، وذلك على النحو التالي :

إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة ٢٪ من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة ١٪ من قيمة العقد، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة ٦٪ من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة ٢٪ من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة ١٠٪ من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة ٣٪ من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

إذا تجاوزت مدة التأخير نسبة ١٠٪ من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل التأخير بنسبة ٥٪ من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال.

ولا يغفل ما تقدم بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بحسب التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

البند الثالث عشر

لا يجوز للطرف الثاني النزول عن العقد كلياً أو جزئياً أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها، ومع ذلك يجوز له التنازل عن المبالغ المستحقة له لأحد البنوك أو الشركات المالية غير المصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية، ويكتفى في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون أخلال بمسئولية الطرف الثاني عن تنفيذ العقد ، كما لا يغفل قبول نزوله عن المبالغ المستحقة بما يكو للطرف الأول قبله من حقوق .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أيا كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهاءه أو إنهائه أو فسخه، وبعد الإخلال بمبدأ السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقرر في هذا الشأن.

البند الخامس عشر

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجرمي سواء في شخصه أو بصفته الممثل القانوني للشركة التي يمثلها ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

البند السادس عشر

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته واتخاذ الإجراءات الآتية:

١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.

٢- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.

٣- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترقب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف. وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند السابع عشر

إذا أخل الطرف الثاني بأي شرط جوهري من شروط العقد، يكون للطرف الأول الحق في فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ويكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول وذلك بموجب قرار يصدر من السلطة المختصة ويعلن للطرف الثاني بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين بالعقد، وذلك دون حاجة إلى إنذار أو أذار أو اتخاذ أية إجراءات قضائية. وفي العاليتين يحق الطرف الأول أن يخصم ما يستحقه له من غرامات أو أية أضرار تلحق به من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه أو لدى أية جهة إدارية لأخرى أي كان سبب الاستحقاق، ودون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية، وذلك كله دون الإخلال بحقوق الطرف الأول في الجوع على الطرف الثاني بما لم يغطي من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

البند الثامن عشر

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

١- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.

٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.

٣- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند التاسع عشر

يسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند العشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما يصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تنشر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشرة يوما، بخطاب مسجل بعلم الوصول، والا اعتبر مكاتباته ومراسلاته وإعلاناته وإخطاراته على هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية .

البند الحادي والعشرون

حرر هذا العقد من أصل وأربع نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى، للعمل بمقتضاها عند اللزوم

الطرف الثاني البائع

الطرف الأول المشتري

شركة /

الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء

الاسم :

السيد اللواء / خيرت محمد بركات

الصفة :

رئيس الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء

التوقيع :-

التوقيع :-





الجهـاز المـركـزي
للتعبئة العامة والإحصاء
C A P M A S

كـرأسـة الاشتراطات العامة



الشروط العامة

أولاً: تقدم العطاءات في مظروفين مغلقين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي .

أ- يحتوى المظروف الفني على :-

١. التأمين المؤقت .

٢. البيانات والمستندات التي يجب توافرها للتحقق من مطابقة العرض الفني للشروط والمواصفات المطروحة وتوافر الكفاية الفنية والمقدرة المالية لدى مقدمي العروض بما يتناسب مع طبيعة موضوع التعاقد وعلى

الأخص .

٣. جميع البيانات الفنية عن العرض المقدم .

٤. طريقة التنفيذ .

٥. البرنامج الزمني للتنفيذ ومدته .

٦. الكتالوجات والبيانات الخاصة بمصادر ونوع المواد والمهمات والمعدات والأجهزة المقدم بها العرض .

٧. بيان مصادر ونوع المواد والمهمات والمعدات والأجهزة التي تم استخدامها في التنفيذ .

٨. قائمة بقطع الغيار ومستلزمات التشغيل مع بيان معدلات استهلاكها .

٩. بيانات كاملة عن الشركات التي قد يسند إليها جزء من التنفيذ .

١٠. المستندات الدالة على وجود مركز صيانة معتمد .

١١. سابقة الاعمال .

١٢. بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد (القيد في السجل التجاري او الصناعي أو سجل

المستوردين ٠٠٠) وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجبا قانونيا حسب الاحوال .

١٣. بطاقة عضوية الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء .

١٤. شهادة التسجيل بضريبة القيمة المضافة لدى مصلحة الضرائب .

١٥. البطاقة الضريبية .

١٦. بيان الشكل القانوني للجهة مقدمة العطاء والمستندات الدالة على قيامها قانونا .

بـد يحتوى المظروف المالي على :-

١٧. قوائم الأسعار وطريقة السداد وقيمة الصيانة وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل وغيرها من العناصر التي تؤثر في

القيمة المالية للعرض وفقاً لما تقضى به شروط الطرح .

١٨. تقدم العطاءات موقعة من أصحابها على نموذج العطاء المختوم بخاتم الجهاز ، ويجب أن يثبت على كل من

مظروفي العطاء الفني والمالي نوعه من الخارج ، ويوضع المظروفين داخل مظروف مغلق بطريقة محكمة ويوضح

عليه أسم وعنوان الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء - صلاح سالم - مدينة نصر وأن بداخله المظروف

الفني والمظروف المالي لجلسة يوم / / ويكون تقديم العطاءات إما بأرسالها بالبريد الموصي عليه

خالصة الأجرة أو وضعها داخل الصندوق المختص لوضع العطاءات بالجهة أو تسليمها لقلم المحفوظات بها

بموجب إصال يثبت فيه تاريخ التسليم وساعته

وعلى مقدم العطاء مراعاة ما يلي

١- في إعداده لقائمة الأسعار (جدول الفئات) التي يتم وضعها داخل المظروف المالي

٢- تكتب أسعار العطاء بالحبر الجاف أو السائل أو الطباعة رقماً وحروفاً باللغة العربية ويكون سعر الوحدة في كل

صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات عدداً أو وزناً أو مقاساً أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل في الوحدة .

ويجب أن تكون قائمة الأسعار مؤرخة وموقعة من مقدم العطاء .

٣- لا يجوز الكشط أو المحو في جدول الفئات وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وحروفاً وتوقيعه.

٤- لا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنوده أو من المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه .

٥- وإذا رغب في إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها في كتاب مستقل يتضمنه المظروف الفني

٦- ولا يلتفت الى أي ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية .

٧- الفئات التي حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشمل وتغطي جميع المصروفات والالتزامات أيأ كان نوعها التي يتكدها

بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشمل القيام بإتمام توريد الأصناف وتنفيذ جميع الأعمال وتسليمها للجهاز وتتم

المحاسبة النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملية والتعريفات الجمركية وغيرها من

الضرائب والرسوم الأخرى .

محمد عبد الله البشير

ثانياً: في جميع الحالات التي يشتمل فيها موضوع العقد على توريد أو توريد وتركيب أصناف أو مهمات مستوردة من

الخارج - فيجب أن يقدم مع الفاتورة أو المستخلص المستندات الدالة على تمام سداد كافة الضرائب والرسوم

الجمركية المستحقة عليها وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لذلك .

ثالثاً: على مقدمي العطاءات ضرورة تضمين المظروف الفني جميع البيانات الفنية وغيرها من البيانات والمعلومات

والمستندات المطلوبة بما في ذلك المستندات الدالة على سابقة الخبرة والقيود في المكاتب أو السجلات أو النقابات

أو الاتحادات التي يكون القيد فيها واجباً قانوناً .

رابعاً: وإذا رغب مقدمو العطاءات في إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبت في كتاب مستقل يتضمنه المظروف

الفني.

خامساً: في حالة طلب تقديم عينات مع العطاءات فيجب أن تكون من حجم أو مقياس أو وزن يسمح بالفحص وأن تنطبق عليها المواصفات ويكون لمقدمي العينات الحق في استردادها في خلال أسبوعين من تاريخ أخطارهم برفضها بكتاب موصى عليه وإلا أصبحت ملكاً للجهاز دون مقابل

سادساً: يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الجهاز وحتى نهاية مدة سريان العطاء المحددة باستمارة العطاء المرفقة للشروط إذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل الميعاد المعين لفتح المظاريف الفنية فيصبح التأمين المؤقت المودع حقاً للجهاز دون حاجة الى إنذار أو اللجوء الى القضاء أو اتخاذ أية إجراءات أو أقامه الدليل على حصول ضرر .

سابعاً : كل عطاء مقدم من شركة يجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد تأسيسها ومن نظامها الأساسي وعند تقديم عطاء من منشأة تجارية لأكثر من شخص واحد فيجب أن ترافقه صورة رسمية من عقد المشاركة وفي كلتا الحالتين يجب أن ترافق الصورة المقدمة ببيان بأسماء الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة أو المنشأة ومدى هذا الحق وحدوده وأسماء المسؤولين مباشرة عن تنفيذ شروط العقود وأمضاء الإيصالات وأعطى المخالصات باسم الشركة أو المنشأة ونماذج من إمضاءاتهم.

ثامناً : وإذا كان العطاء مقدماً من شخص طبيعي أو معنوي فيجب أن ترافق العطاء صورة معتمدة من بطاقته الضريبية ومن شهادة تسجيله لدى مصلحة الضرائب العامة المصرية .

تاسعاً: يجب أن تصل العطاءات الى لجنة فض المظاريف في ميعاد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم المحدد بالأعلان لفتح المظاريف الفنية ولا يعتد بأي عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الميعاد المذكور - ولا يسرى ذلك على أي تعديل لصالح الجهاز يقدم من صاحب أقل العطاءات المطابقة للشروط والمواصفات طالما أنه لا يؤثر في أولوية العطاء

عاشراً: يكون للجهاز الحق في مراجعة الأسعار المقدمة سواء من حيث مفرداتها أو مجموعها وإجراء التصحيحات المادية إذا اقتضى الأمر ذلك ويعول على السعر المبين بالحروف ولا يعتد بالعطاء المبني على خفض نسبة مئوية عن أقل عطاء يقدم في المناقصة .

حادي عشر: تكون العطاءات المقترنة بتسهيلات ائتمانية محل اعتبار عند البت في أولوية العطاءات .
ثاني عشر: يكون توريد الأصناف في المواعيد والأماكن المبينة بقائمة الأسعار، وإذا كان التسليم بمخازن الجهاز فيجب أن يشمل السعر تكلفة الأصناف ورسوم الجمارك وجميع أنواع الرسوم الأخرى وضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب السارية وقت تقديم العطاء ومصروفات النقل الداخلي بحيث تسلم الأصناف لمخازن الجهاز خالصة من جميع الضرائب والرسوم والمصروفات .

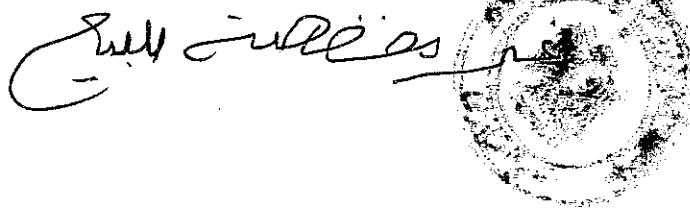
ثالث عشر: يكون الترخيص بصرف مبالغ مقدماً من قيمة التعاقد بموافقة السلطة المختصة ووفقاً لشروط الطرح طبقاً للمادة (٤٤) من قانون ١٨٢ والمادة (٩٢) من لائحته التنفيذية وبشرط أن يكون الدفع المقدم مقابل خطاب ضمان مصرفي معتمد بذات القيمة والعملة وغير مقيد بأي شروط وسأرى المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ ويستثنى من شرط تقديم خطاب الضمان المشار إليه حالات التعاقد التي تتم بين جهتين من الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة .

رابع عشر: يراعى عند المفاضلة والمقارنة بين العطاءات إضافة فائدة تعادل سعر الفائدة المعلن من البنك المركزي وقت البت في المناقصة الى قيمة العطاءات المقترنة بالدفع المقدم وذلك عن المبالغ المطلوب دفعها مقدماً وتحسب الفائدة عن المدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ استحقاقها الفعلي .

خامس عشر : في الحالات التي تكون فيها بداية تنفيذ العقد معلقة على تحقق أكثر من واقعة من بينها صرف الدفعة المقدمة فلن يتم صرفها الا بعد تحقق جميع الوقائع الأخرى .

التأمينات :-

- تؤدي التأمينات عن طريق منظومة الدفع الإلكتروني أو بخطاب ضمان بنكي غير مشروط أو طبقاً لما تنص عليه المادة (٣١) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ .
- إذا كان التأمين خطاب ضمان وجب أن يصدر من أحد المصارف المحلية المعتمدة وألا يقترن بأي قيد أو شرط وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الجهاز مبلغاً يوازي التأمين المطلوب وأنه مستعد لأدائه بأكمله عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أية معارضة من مقدم العطاء .
- إذا كانت خطابات الضمان محددة المدة فيجب ألا تقل مدة سريانها عن ثلاثين يوماً على الأقل بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاءات وبالنسبة للتأمين النهائي يكون سريان خطاب الضمان لمدة تبدأ من وقت إصداره إلى ما بعد انتهاء مدة العقد بثلاثة أشهر ، إلا إذا اتفق على غير ذلك .
- يجوز لمقدم العطاء طلب خصم قيمة التأمين من مبالغ مستحقة له لدى الجهاز بشرط أن تكون صالحة للصرف وقت تقديم العطاء أو وقت تقديم الطلب بالنسبة للتأمين النهائي .
- يكون سداد التأمين النهائي خلال المدة المحددة لذلك بقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة - ويجوز بناء على طلب صاحب العطاء المقبول أن تخصم قيمة التأمين النهائي من المبالغ المسددة على ذمة التأمين المؤقت المقدم عن ذات العملية ، وإذا تجاوزت تلك المبالغ قيمة التأمين النهائي المستحق فيتم رد الزيادة بغير طلب خلال فترة لا تجاوز سبعة أيام عمل من تاريخ إتمام التسوية اللازمة ولا يحصل التأمين النهائي إذا قام صاحب العطاء المقبول بتوريد جميع الأصناف التي رسا عليه توريدها وقبلتها الجهة الإدارية المتعاقدة نهائياً خلال المدة المحددة لإيداع التأمين النهائي أما إذا كان التوريد المقبول عن جزء من الأصناف المشار إليها وكان ثمنه يكفي لتغطية قيمة التأمين النهائي فيخصم من ثمن الجزء المورد ما يعادل قيمة هذا التأمين من مجموع قيمة العطاء ويحتفظ به لدى الجهة المتعاقدة بمثابة تأمين نهائي حتى تمام تنفيذ العقد .
- يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناء على طلب صاحب الشأن استبدال التأمين المؤقت أو النهائي المسدد منه بأحد صور السداد الأخرى المنصوص عليها بهذه اللائحة ويراعى ألا تنقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسؤوليته طبقاً للغرض المقدم عنه التأمين .



إجراءات تنفيذ العقود :-

- تبدأ المدة المحددة للتوريد من اليوم التالي لإخطار المورد بأمر التوريد - إلا إذا اتفق على خلاف ذلك ويكون إخطار الموردين في الخارج بموجب برقيات تؤيد بكتاب لاحق على أن يتضمن أمر التوريد الأصناف والكميات والفئات ومكان التسليم ومواعيد بدء التوريد وانتهائه .
- تبدأ المدة المحددة لتنفيذ عقود الأعمال من التاريخ الذي يسلم فيه الموقع للمقاول خالياً من الموانع وإذا لم يحضر المقاول أو مندوبه لتسلم الموقع في التاريخ الذي تحدده له في أمر الإسناد فيحرر محضر بذلك ويعتبر هذا التاريخ موعداً لبدء تنفيذ العمل .
- يجوز للجهاز فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد إذا أخل بأي شرط من شروطه ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار من السلطة المختصة يخطر به بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين في العقد .
- يحق للجهاز تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص في حدود (١٠ ٪) من مقاولات و (١٥ ٪) لباقي العقود بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للمتعاقد الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك .

شروط تنفيذ عقود مقاولات الأعمال

- يلتزم المقاول باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بتنفيذ موضوع التعاقد كما يكون مسئولاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الجهة الإدارية بإبعاد كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط .
- يلتزم المقاول أيضاً باتخاذ كل ما يكفل منع الإصابات أو حوادث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بممتلكات الحكومة أو الأفراد وتعتبر مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل للجهة الإدارية وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للجهة الإدارية الحق في تنفيذها على نفقته
- يلتزم المقاول بأن يتحرى بنفسه طبيعة الأعمال وعمل كل ما يلزم لذلك من اختبارات وغيرها للتأكد من صلاحية المواصفات والرسومات والتصميمات المعتمدة وعليه إخطار الجهاز في الوقت المناسب بملاحظته عليها ويكون مسئولاً تبعاً لذلك عن صحة وسلامة جميع ما ورد بها كما لو كانت مقدمة منه .
- المقادير والأوزان الواردة بجدول الفئات هي مقادير وأوزان تقريبية قابلة للزيادة أو النقص تبعاً لطبيعة العملية والغرض منها هو بيان مقدار العمل بصفة عامة والمبالغ التي تسدد للمقاول تكون على أساس الكميات التي تنفذ فعلاً سواء أكانت تلك الكميات أقل أم أكثر من الواردة بالمقاييس أو الرسومات وسواء نشأت الزيادة أو العجز عن خطأ في حساب المقاييس الابتدائية أو عن تغييرات أدخلت في العمل طبقاً لأحكام العقد .
- يجب في جميع الحالات ألا يؤثر ذلك على أولوية المقاول في ترتيب عطاءه .

• يعتبر المقاول مسؤولاً عن التحري بنفسه عن صحة المقادير والأوزان وتعتبر كل فئة من الفئات المدرجة بجدول الفئات ملزمة للمقاول أثناء العقد وغير قابلة لإعادة النظر لأي سبب ولا يكون للمقاول حق طلب مبالغ زيادة أو تعويضات مهما كانت خسارته أو تكبده مصروفات إضافية .

• يقوم مهندس الجهاز بعملية القياس أو الوزن للأعمال أثناء سير العمل بالاشتراك مع المقاول أو مهندسه أو مندوبه ويتم التوقيع بصحة المقاسات والأوزان من الأثنين فإذا تخلف المقاول أو مندوبه بعد إخطاره يلزم بالمقاسات والأوزان التي يجريها مهندس الجهاز .

• يلتزم المقاول بإنهاء الأعمال موضوع التعاقد بحيث تكون صالحة تماماً للتسليم المؤقت في المواعيد المحددة - فإذا تأخر جاز للسلطة المختصة إذا اقتضت المصلحة العامة إعطاء مهلة إضافية لإتمام التنفيذ على أن يتم خصم مقابل التأخير طبقاً لما تنص عليه المادة (٤٨) من قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة (٩٨) من لائحته التنفيذية اعتباراً من بداية هذه المهلة وإلى أن يتم التسليم الابتدائي .

• إذا اخل المقاول بأي شرط من شروط العقد أو أهمل أو أغفل القيام بأحد التزاماته المقررة ولم يصلح أثر ذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إذاره بكتاب موصى عليه بعدم الوصول على عنوانه المبين بالعقد بالقيام بإجراء هذا الإصلاح كان للجهاز الحق في اتخاذ أحد الإجراءات التالية:-

• (أ) فسخ العقد

• (ب) سحب العمل من المقاول وتنفيذه على حساب

❖ يجوز بموافقة الجهاز أن يصرف للمقاول دفعات تحت الحساب تبعاً لتقديم العمل وعلى النحو الآتي :-

(أ) بواقع (٩٥ %) من القيمة المقررة للأعمال التي تمت فعلاً مطابقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع الفئات الواردة بالجدول كما يجوز صرف الـ (٥ %) الباقية نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثين يوماً من تاريخ حصول الاستلام المؤقت .

(ب) بواقع (٧٥ %) من القيمة المقررة للمواد التي وردها المقاول لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلاً بشرط أن تكون مطابقة للشروط وموافقاً عليها وأن تكون مشونة بموقع العمل في حالة جيدة بعد إجراء الجرد الفعلي اللازم وذلك من واقع فئات العقد ، وتعامل كالمشونات المواد التي تورد لموقع العمل صالحة للتركيب إلى أن يتم تركيبها .

(ج) بعد تسلم الأعمال مؤقتاً يقوم الجهاز بتحرير الكشوف الختامية بقيمة جميع الأعمال التي تمت فعلاً ويصرف للمقاول عقب ذلك مباشرة ما يستحقه بعد خصم المبالغ التي سبق صرفها على الحساب أو أيه مبالغ أخرى مستحقة عليه .
(د) عند تسلم الأعمال نهائياً بعد مدة الضمان وتقديم المقاول المحضر الرسمي الدال على ذلك يسوى الحساب النهائي ويدفع للمقاول باقي حسابه بما في ذلك التأمين النهائي أو ما تبقى منه .

(هـ) يضمن المقاول الأعمال موضوع العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة من تاريخ التسليم المؤقت وذلك دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر والمقاول مسئول عن بقاء جميع الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته وإذا قصر في إجراء ذلك فللجهاز أن يجريه على نفقته وتحت مسؤوليته .

(و) قبل انتهاء مدة الضمان بوقت مناسب يخطر المقاول الجهاز كتابة للقيام بتحديد موعد للمعاينة ومتى تبين أن الأعمال قد نفذت مطابقة للمواصفات بحالة جيدة فيتم تسليمها نهائياً ، وعند اتمام التسليم النهائي يدفع للمقاول ما قد يكون مستحقاً له من مبالغ ويرد إليه التأمين النهائي أو ما تبقى منه .

(ي) على المقاول أن يسدد اشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة عن كل مستخلص مستحق الصرف ، و عليه تقديم الشهادة التي تفيد سداد الاشتراكات المستحقة على كل مستخلص سيتم تعليق صرف كل مستخلص على تقديم المقاول للشهادة السابق الإشارة إليها ، كما يعلق صرف الدفعة النهائية طبقاً لختامي الأعمال على تقديم الشهادة الدالة على سداد مستحقات الهيئة عن المقاول .

شروط تنفيذ عقود التوريد

• يلتزم المورد بتوريد الأصناف المتعاقد عليها في الميعاد أو المواعيد المحددة خالصة جميع المصروفات والرسوم ومطابقة لأمر التوريد والمواصفات أو العينات المعتمدة ويتسلم أمين مخزن الاستقبال ما يتم توريده بالعدد أو الوزن أو المقاس بحضور المورد أو مندوبه ويعطى عنه إيصالاً مؤقتاً مختوماً بخاتم الجهة الإدارية موضحاً به اليوم والساعة التي تم فيها التوريد ويقرر فيه حالة الأصناف من حيث سلامتها وذلك لحين إخطار المورد بميعاد اجتماع لجنة الفحص ليتمكن من حضور إجراءات الفحص والاستلام النهائي .

• يلتزم المورد بأن يقدم فاتورة الأصناف من أصل وصورتين .

• إذا رفضت لجنة الفحص صنفاً أو أكثر من الأصناف الموردة أو وجد فيها نقص أو مخالفة للمواصفات أو العينات المعتمدة يخطر المورد ويلتزم المورد بسحب الأصناف المرفوضة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ اليوم التالي للإخطار - فإذا تأخر في سحبها يتم تحصيل مصروفات تخزين بواقع (٢٪) من قيمة الأصناف عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه لمدة أقصاها أربعة أسابيع وبعد انتهاء هذه المدة تتخذ إجراءات بيعها لحساب المورد ويخصم من الثمن ما يكون مستحقاً له .

• إذا تأخر المورد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد - ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة - فيجوز للسلطة المختصة إعطاء مهلة إضافية للتوريد

غير مستحقة

• على أن يتم خصم مقابل التأخير طبقاً للمادة (٤٨) من قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادة (٩٨) من لائحته

التنفيذية كما يلي :

١- في مقاولات الأعمال :

أ . إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (١٪) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل تأخير بنسبة (١٪) من قيمة الأعمال أو الختامي أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

ب . تزداد نسبة تحصيل مقابل التأخير من قيمة الأعمال أو الختامي أو من قيمة الجزء المتأخر ، بحسب الأحوال بنسبة مدة التأخير ذاتها وإلى أن تصل إلى (١٠٪) من المدة الكلية للتنفيذ .

ج . إذا تجاوزت مدة التأخير نسبة (١٠٪) من المدة الكلية للتنفيذ يحصل مقابل التأخير بنسبة (١٥٪) من قيمة الأعمال أو الختامي ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

٢- في باقي العقود :

أ . إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (٣٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (١٪) من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .



ب . إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (٦٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (٢٪) من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

ج . إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة (١٠٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل تأخير بنسبة (٣٪) من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

د - إذا تجاوزت مدة التأخير نسبة (١٠٪) من المدة الكلية لتنفيذ محل العقد يحصل مقابل التأخير بنسبة (٥٪) من قيمة العقد ، أو من قيمة الجزء المتأخر بحسب الأحوال .

❖ وفي حالة عدم قيام المورد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الإضافية يتم اتخاذ أحد

الإجراءات التالية :

على  

(أ) شراء الأصناف التي لم يتم المورد بتوريدها من غيره على حسابه .

(ب) إنهاء التعاقد فيما يختص بهذه الأصناف .

وفي هاتين الحالتين يصبح التامين النهائي من حق الجهاز ويكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به - بما في ذلك فروق الأسعار والمصاريف الإدارية .

إذا تأخر المورد عن توريد أصناف تعاقد على توريدها إلى ما بعد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد فيها يتم إخطاره بإلغاء العقد عن الكمية الباقية وتطبق أحكام القانون .

استلام الأصناف

يلتزم المورد على حسابه بإحضار العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها إلى أمين المخزن أو لجنة الفحص بحضوره أو بحضور مندوبه في الموعد المحدد وفي حالة تخلفه فيكون لمدير المخازن أو لجنة الفحص الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة على حساب المورد لتسليم الأصناف وتسليمها إلى المخازن وتصحيح الفاتورة إذا اقتضى الأمر ذلك دون أن يكون للمورد حق الاعتراض

❖ [طبقا للمادة (١١٢) من اللائحة التنفيذية لقانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨] والتي تنص على


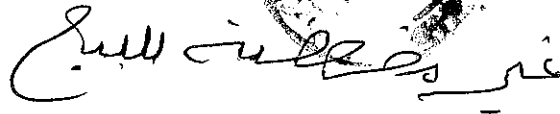
يجوز قبول الأصناف إذا كانت نسبة التباين لا تزيد على (١٠٪) عما هو مطلوب بالمواصفات المتعاقد على أساسها بشرط أن تكون الحاجة ماسة لقبول الصنف أو الأصناف رغم ما بها من تباين وإن يكون السعر بعد الخفض مناسباً لمثيله في السوق ويجوز للجنة الفحص الاستعانة بفني أو أكثر من الجهات الفنية المتخصصة إذا رأت ضرورة لذلك ويراعي الآتي :

الأصناف التي تكون نسبة التباين في مواصفاتها حتى (٢٪) يكون قبولها بخصم مقدار الخفض في الثمن الذي قدرته اللجنة .

١. الأصناف التي تكون نسبة التباين في مواصفاتها أكثر من (٢٪) حتى (٥٪) يكون قبولها بخصم مقدار الخفض في الثمن الذي قدرته اللجنة مضافاً إليه مقابل تباين مقداره (٥٠٪) من هذا المقدار .

٢. الأصناف التي تكون نسبة التباين في مواصفاتها أكثر من (٥٪) حتى (١٠٪) يكون قبولها بخصم مقدار الخفض في الثمن الذي قدرته اللجنة مضافاً إليه مقابل تباين مقداره (١٠٠٪) من هذا المقدار .

- علي أن يكون القبول بموافقة لجنة البت والسلطة المختصة وبشرط أن يقبل المورد كتابة هذا الخصم والا فيرفض الصنف وتطبق أحكام القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية.
- تخضع جميع العمليات لقانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة ولائحته التنفيذية.

عني  

وتكون خطابات الضمان بالصيغة الآتية :

١. خطاب الضمان للتأمين المؤقت :

- السيد / نتعهد بأن نضمن السيد في مبلغ جنيه (.....) / للعتاء المقدم منه / منهم عن توريد أو مقالة لوزارة / مصلحة وأنا مستعدون لأداء هذا المبلغ بأكمله للوزارة أو المصلحة عند أول طلب دون الالتفات إلى أية معارضة في ذلك من قبل صاحب / أصحاب العطاء وهذه الضمانة تظل نافذة المفعول لغاية / / وللجهة الصادرة لصالحها الضمان الحق في تجديد سريانها لمدة أخرى أو أكثر ونقر بأننا بإصدارنا هذه الضمانة لم نتجاوز الحد المعين لمجموع الضمانات المرخص لنا في إصدارها .
- تحريرا في سنة ٢٠٠٠
- التوقيع

٢. خطاب الضمان للتأمين النهائي :

- السيد / حيث ان السيد رسا عليه / عليهم توريد أو مقالة لوزارة / مصلحة بقيمة جنيه فإننا نتعهد بأن نضمن المذكور / المذكورين في مبلغ جنيه قيمة ٥ % من مجموع قيمة العقد المبرم معه / معهم عن هذا التوريد أو هذه المقالة وأنا مستعدون لأداء هذا المبلغ بأكمله للوزارة أو المصلحة عند أول طلب منها دون الالتفات إلى أية معارضة في ذلك من قبل المتعهد / المتعهدين / المقاول / المقاولين وهذه الضمانة تظل نافذة المفعول لغاية / / وللجهة الصادرة لصالحها الكفالة الحق في طلب تجديد سريانها لمدة أخرى أو أكثر
- ونقر بأننا بإصدارنا هذه الضمانة لم نتجاوز الحد المعين لمجموع الضمانات المرخص لنا في إصدارها .

تحريرا في سنة ٢٠٠٠

٣. خطاب الضمان للدفعة المقدمة :

التوقيع

..... السيد /

..... حيث أن السيد /

- رسا عليه / عليهم توريد أو مقالة بقيمة جنيه فإننا نتعهد بأن نضمن بموجب هذا الكتاب المذكور / المذكورين في مبلغ جنيه قيمة الدفعة المقدمة المتفق عليها في العقد المبرم معه / معهم عن هذا التوريد أو هذه المقالة وأنا مستعدون لأداء هذا المبلغ بأكمله للوزارة أو المصلحة دون الالتفات إلى أية معارضة في ذلك من قبل المتعاقد المذكور / المتعاقدين المذكورين / دون الرجوع إليه / إليهم ويظل هذا الضمان قائما وناظدا المفعول من تاريخ صرف الدفعة المقدمة لغاية / / ٢٠٠٠ ونقر أننا بإصدارنا هذه الكفالة لم نتجاوز الحد المعين لمجموع الكفالات المرخص لنا في إصدارنا

التوقيع

تحريرا في سنة ٢٠٠٠